الأمم المتحدة

A/70/L.48

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 May 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تايلند*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٩٤/٦٧ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٣٠١/٦٨ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٩٠/٦٩ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ المعنونة ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمعنون ”خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“،

وإذ تحيط علما بالدعوة إلى عقد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي انعقدت في باريس في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، بما في ذلك الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[(٣)]، بما في ذلك التسليم بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لأفريقيا، وبخاصة للبلدان التي حادت أكثر من غيرها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، على نحو ما تم تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٤)]، بما في ذلك أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

---

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ١/٦٣.

(٣) القرار ١/٦٥.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن التغذية[٥]، وكذلك إطار العمل[٦]، الذي يتضمن مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات الطوعية في مجال السياسات العامة، وهي خيارات واستراتيجيات اعتُمدت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الذي عقد في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لكي تستخدمها الحكومات عند الاقتضاء،

إذ تشير إلى قرارها ٧٠/٢٥٩ الذي قررت بموجبه الجمعية إعلان ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٦/٢٩٣ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى تقديم التقرير الثاني من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، الذي سيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين،

وإذ تشير كذلك إلى عقد المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن تشجيع الاستثمار في أفريقيا ودوره المحفِّز في تحقيق الأهداف الإنمائية لأفريقيا، بما فيها أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تلاحظ المبادرات الأخرى، مثل الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل التعاون الفعال في مجال التنمية الذي عقد تحت عنوان ”البناء من أجل خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ في مكسيكو يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا بد في هذا الصدد من تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ضرورة دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم الذي قدمه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية للشراكة الجديدة[٧]،

وإذ تحيط علما بكل الجهود المبذولة من أجل وقف تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وإذ تؤكد تضامنها المتواصل مع البلدان المتضررة منه بشدة في غرب أفريقيا،

---

(٥) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٧) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام الموحد الثالث عشر[٨]؛

٢ - تعيد تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٩]؛

٣ - ترحب باعتماد جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ في دورتها العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة؛

٤ - ترحب أيضا باعتماد خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي بعام ٢٠٦٣، التي توضح المشاريع الأفريقية الرئيسية الرائدة، وبرامج المسار السريع، والأهداف المحددة، والاستراتيجيات وتدابير السياسة العامة التي اتخذتها أفريقيا على كل المستويات من أجل دعم تنفيذ الخطة؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣)؛

٦ - تشجع البلدان الأفريقية وشركاءها على الاستفادة إلى الحد الأقصى من الفرص التي يتيحها تزامن الفعاليات الرئيسية المتعددة في مجال السياسات العامة التي تُنظم في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والعمل لكفالة أن يأخذ الإطار العالمي الجديد في الاعتبار على النحو الواجب الأولويات التي أوجزها الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة عام ٢٠٦٣؛

٧ - تعيد تأكيد التزامها بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية[٢] على نحو تام، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق

---

(٨) A/70/175.

(٩) A/57/304، المرفق.

آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[١٠]؛

٨ - تنوه بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتسلم في الوقت ذاته بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٩ - تحيط علماً بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات أبوجا صوب القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠، وتحيط علماً أيضاً بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١[١١]، وتعيد تأكيد التصميم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية والعلاج للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والضرورة الملحة لتكثيف الجهود بشكل ملحوظ من أجل تحقيق هدف إتاحة برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم للجميع في البلدان الأفريقية، والتصميم على التعجيل بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، عن طريق تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والتصميم على ضمان تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا عن طريق تعزيز النظم الصحية؛

١٠ - تحيط علماً أيضاً بخريطة الطريق المتعلقة بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي في التصدي للإيدز والسل والملاريا في أفريقيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ التي اعتمدها

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١١) القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق.

مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية التاسعة عشرة التي عقدت في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتلاحظ تنشيط مبادرة رصد حالة الإيدز في أفريقيا باعتبارها منبرا أفريقيا رفيع المستوى للدعوة إلى العمل والمساءلة وتعبئة الموارد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، وتطلب إلى الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة أن يدعموا، حسب الاقتضاء وعلى نحو يتسق مع الالتزامات الدولية الأخرى، الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الأفريقية لتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في خريطة طريق الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك توفير تمويل مستدام من مصادر متنوعة وزيادة مواءمة الأنظمة وتعزيز القدرات المحلية في مجال تصنيع المستحضرات الصيدلانية وتعزيز قيادة وإدارة جهود التصدي للأمراض المذكورة؛

١١ - تحيط علما كذلك بإعلان القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، المعنون ''تركتنا التاريخية إلى أجيال المستقبل''، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، المعقودة في جوهانسبرج في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما في ذلك الالتزام بتحقيق هدف القضاء على شلل الأطفال على الصعيد العالمي، وتدعو الشركاء في التنمية، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة، إلى دعم الجهود الأفريقية، التي تشمل مبادرات التحصين ومراقبة الأمراض؛

١٢ - تحيط علما بالإعلان الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إيذانا بانتهاء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وتشدد على أهمية التوفّر على نظم قوية في مجال المراقبة والاستجابة؛

١٣ - تقر بالآثار الاجتماعية والاقتصادية الكاسحة لمرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، ومنها الآثار المترتبة على القدرة على توفير الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية، وتعرب عن قلقها البالغ من احتمال حدوث انتكاسة، بسبب تفشي مرض إيبولا، في ما حققته البلدان المتضررة خلال السنوات الأخيرة من مكاسب في مجالات التنمية وبناء السلام والاستقرار السياسي وإعادة بناء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة واستثمارات موجّهة للتغلب على هذه الصعوبات ولدعم أولويات تحقيق الانتعاش، لا سيما في أكثر البلدان تضرراً، وذلك تمشيا مع نتائج المؤتمر الدولي بشأن التعافي من إيبولا الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥؛

١٤ - تدعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية، بطرق منها إتاحة وإيجاد موظفين مهرة في القطاع الصحي ومعلومات وبيانات صحية يمكن التعويل عليها وبنى تحتية للبحوث

والقدرات المختبرية، وإلى توسيع نطاق نظم المراقبة في القطاع الصحي، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لمنع تفشي الأمراض، بما فيها أمراض المناطق المدارية المهملة، والوقاية منها ومكافحتها، وتكرر في هذا السياق دعمها لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي لأزمة القوى العاملة الخطيرة في المجال الصحي في أفريقيا؛

١٥ - تؤكد أهمية تحسين صحة الأم والطفل، وترحب في هذا الصدد بالإعلان المتعلق بالقضاء على وفيات الأطفال ووفيات الأمومة التي يمكن تجنبها في أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

١٦ - تحيط علماً بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده قادة أفارقة ودوليون تحت عنوان ”نحو نهضة أفريقية: تجديد الشراكة من أجل نهج موحَّد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا“؛

١٧ - ترحب بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوُّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا، اللذين اعتمدهما مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين، وترحب كذلك باستراتيجية وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسهيل إعمال التزامات مالابو المتعلقة بالزراعة لعام ٢٠١٤، الصادرة خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

١٨ - تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في مجالات عدة، وبخاصة في مجال التنمية، وتقر بأن هناك دلائل على حدوث انتعاش ضئيل وبدرجات متفاوتة، وتدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط، بما في ذلك التقلب الشديد في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة بين الشباب، ومديونية بعض البلدان واتساع نطاق ضوائق المالية العامة، الأمر الذي يهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويبرز ضرورة إحراز مزيد من التقدم للحفاظ على الطلب وإعادة موازنته عالمياً، وتؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن؛

١٩ - تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية لتفاوت الانتعاش على الصعيد العالمي والتحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات والتحديات الخطيرة التي تواجه في مجال مكافحة الفقر والجوع من جراء ذلك، مما من شأنه أن يطرح مزيداً من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

٢٠ - تقر بأنه على الرغم من عودة النمو على الصعيد العالمي، لا بد من مواصلة تقوية الإنعاش الذي لا يزال متفاوتاً، وتؤكد الضرورة الملحة لتحقيق انتعاش كامل ونمو مطرد وسريع يتجسد في إيجاد فرص عمل جديدة وتأمين موارد الدخل وتحسين سبل كسب الرزق، وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة في القارة؛

٢١ - تلاحظ أن النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية كان له أثرٌ إيجابي في الجهود التي تبذلها القارة الأفريقية من أجل الحفاظ على النمو وتوسيع نطاقه على الرغم من أن تلك البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات في مجال التنمية؛

٢٢ - تعرب عن القلق لأن حصة أفريقيا من حجم التجارة الدولية ضئيلة، مقارنة بغيرها، حيث تبلغ نسبة ٣,٣ في المائة، وتعرب عن بالغ القلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا في عام ٢٠١٣، وتعرب عن القلق كذلك لتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية؛

٢٣ - تلاحظ أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرٌ رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الاقتصادي الشامل، بسبل منها إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفالة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي وييسِّر التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق، من بينها توفير القروض لأغراض التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٢٤ - تلاحظ أيضاً أهمية التشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير النظامي في أفريقيا؛

٢٥ - تهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل بذل الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد المحلي لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به، تنفَّذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية؛

٢٦ - تشدد على أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات المنتجة في أفريقيا يمكن أن تولد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء وأن تشكل بذلك محركا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٧ - تعيد تأكيد ضرورة تعزيز دور البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد، وتشدد في هذا السياق على ضرورة تفادي زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

أولا

الإجراءات التي اتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية

٢٨ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الشراكة الجديدة في مجال ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية وإنشاء مؤسسات الحكم وتعزيزها وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية؛

٢٩ - ترحب أيضاً بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتسق مع القرارات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٣٠ - تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود التي يواصل بذلها الاتحاد الأفريقي

في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢٩٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٣١٠ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجالي السلام والأمن؛

٣١ - تقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عمله الأولى الممتدة لعشر سنوات بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وتشجع في هذا الصدد البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها؛

٣٢ - ترحب بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة، التي عقدت في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، القاضي بتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية لما لها من دور هام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

٣٣ - ترحب أيضا بتدشين منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي تضم ٢٦ من الدول الأفريقية الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي جماعة شرق أفريقيا وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو مزيد من تعزيز التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧؛

٣٤ - ترحب كذلك بالتزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وبهدف تحقيق الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، على نحو ما أعيد تأكيده في الإعلان الرسمي الذي اعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛

٣٥ - ترحب في هذا الصدد بالأحداث الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا أثناء أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٥، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومنظومة الأمم المتحدة، حول موضوع ”خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من التطلعات إلى الواقع“، والتي كان الهدف منها هو التعريف بخطة عام ٢٠٦٣ تمشياً مع المداولات التي جرت خلال الدورة العادية

الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وحشد الدعم الدولي لتنفيذ الخطة، وإبراز أوجه التضافر بين خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣٦ - ترحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا[١٢] مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، وترحّب في هذا الصدد بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين، خلفا للبرنامج العشري المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبناء القدرات، الذي ينتهي في عام ٢٠١٦، وتدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في سبيل تحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ أنشطتها؛

٣٧ - ترحب كذلك بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيُّد ٣٥ بلداً أفريقياً بصفة طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في ١٧ بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وتشجِّع على مواصلة تعزيز العملية التي تضطلع بها الآلية توخياً للكفاءة في أدائها؛

٣٨ - ترحب بإعلان عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين؛

٣٩ - ترحّب أيضا بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي القاضي بإعلان سنة ٢٠١٦ العام الأفريقي لحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة، وتعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

---

(١٢) تشمل المجموعات التسع تطوير البنى التحتية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية والبشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة التوعية والاتصال؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.

٤٠ - تشجع البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به قادة أفريقيا بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة وضمان كفاءتها وفعاليتها، وتعيد في هذا الصدد تأكيد دعمها للالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في ظل القيادة القوية للبلدان الأفريقية؛

٤١ - ترحب بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته البلدان الأفريقية الأربعة والأربعون والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع التي اعتمدت بصفة طوعية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتعهدت بالعمل على تحقيق معدل نمو سنوي في الزراعة قدره ٦ في المائة، وتخصيص نسبة ١٠ في المائة على الأقل من الإنفاق العام للقطاع الزراعي، عند الاقتضاء، وإذ تلاحظ مع التقدير أن ١٢ بلداً قد حققت أو تجاوزت اليوم الهدف المتمثل في إنفاق نسبة ١٠ في المائة من مخصصات الميزانية، بينما ينفق حالياً ١٣ بلداً آخر ما بين ٥ و ١٠ في المائة؛

٤٢ - تشجع البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمبادرة الرؤساء لدعم البنى التحتية من عمل من أجل مواصلة تعزيز تطوير البنى التحتية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٤٣ - تشجع أيضاً البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الاستثمار في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك من خلال تعزيز حشد الموارد المحلية، وتحسين كفاءة الاستثمار الحالي في البنى التحتية؛

٤٤ - تشجع كذلك البلدان الأفريقية على مواصلة الجهود للاستثمار في التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٤٥ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٦ - ترحب أيضاً بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية وغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين المبادرات المتعلقة بأفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التنمية، بما في ذلك في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمِّل له؛

٤٧ - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

٤٨ - ترحب بتأسيس المنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا باعتباره آلية لإطلاع العمليات العالمية الأوسع نطاقاً على مصالح أفريقيا ووجهات نظرها؛

٤٩ - تعرب عن بالغ القلق إزاء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي لا تزال تؤثر سلباً في القارة الأفريقية وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٣]، بما في ذلك خطتها وإطار عملها الاستراتيجيان لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)[١٤]، على نحو فعال من أجل التصدي لهذه الحالة؛

٥٠ - تقر بأن أفريقيا التي لا تسهم إلا بقدر قليل في تغير المناخ هي من أشد المناطق ضعفاً وأكثرها تعرضاً لتأثيراته الضارة، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد جديدة كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، وترحب

---

(١٣) *United Nations, Treaty Series*, vol. 1954, No. 33480.

(١٤) A/C.2/62/7، المرفق.

باعتماد اتفاق باريس خلال الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

٥١ - تلاحظ التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتتطلع إلى تنفيذ نتائجه في موعدها المحدد؛

٥٢ - تكرر تأكيد أهمية دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المطرد المنصف الشامل للجميع وكمحرك للتنمية المستدامة، وبالأخص مساهمتها في خلق فرص عمل في ظل ارتفاع معدلات بطالة الشباب في أفريقيا، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في الوقت الذي تسلم فيه بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما هو متاح لها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها بوصفها أعضاء في منظمة التجارة العالمية؛

٥٣ - تكرر أيضاً تأكيد ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٥٤ - تدعو إلى إيجاد حل شامل مستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، وتقر بما لتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء الديون حسب الاقتضاء، وللمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون كأدوات لمنع أزمات الديون وإدارتها من دور مهم، على أساس كل حالة على حدة، في التخفيف من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البلدان النامية؛

٥٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو التي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في ما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٥٦ - تعرب عن بالغ القلق لعدم الوفاء تماما بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، على نحو ما أعلنته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر القمة

الذي عقدته في غلينيغلز في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تم التعهد بها في غلينيغلز وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل عدة؛

٥٧ - تؤكد الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن يحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على القيام بذلك؛

٥٨ - ترى أن وضع آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يسهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملا للمصادر التقليدية للتمويل وليس بديلا عنها، وتؤكد أهمية توسيع نطاق المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء، في الوقت الذي تسلط فيه الضوء على التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية؛

٥٩ - ترحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ المبادرات الأخرى من قبيل عقد المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا[١٥] وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال التي تسهم بشكل مجد في جهود البلدان التي التزمت بها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة على نحو تام؛

٦٠ - تقر بضرورة أن ينسِّق شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا جهودهم لتنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة والإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة

(١٥) A/63/539، المرفق.

في أفريقيا، والتركيز على دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا واستخدام إطاره للنتائج الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عمليتي تصميم وتنفيذ الخطط الاستثمارية الوطنية والإقليمية للبرنامج لتنسيق التمويل الخارجي، وتحيط علماً في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[١٦]؛

٦١ - تقر أيضاً بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم في مجال الاستثمار في البنى التحتية للتركيز على دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وترحب في هذا الصدد بانعقاد مؤتمر القمة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا في داكار يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي اعتمد برنامج عمل داكار الرامي إلى تعبئة الاستثمارات من أجل مشاريع تطوير البنية التحتية، بدءاً بـ ١٦ مشروعاً من المشاريع المقبولة مصرفياً تم تحديدها انطلاقاً من خطة العمل ذات الأولوية ضمن برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وتهيب بالشركاء في التنمية دعم تنفيذ برنامج عمل داكار؛

٦٢ - ترحّب بالاتفاق الوارد ضمن خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بشأن إنشاء منتدى جديد لسد الفجوة في الهياكل الأساسية وتعزيز الاستثمار في الهياكل الجيدة المستدامة والميسورة والمرنة من خلال تعزيز الدعم المالي والتقني، وتشير في هذا الصدد إلى التركيز في خطة العمل على ضرورة إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية الموجودة في أفريقيا، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بمن فيه المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الإقليمية والوطنية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية والقطاع الخاص، من أجل زيادة الدعم إلى المشاريع وأطر التعاون التي تعزز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي؛

٦٣ - تدعو جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعمه ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة في أفريقيا وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها والنهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

---

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

٦٤ - تكرر تأكيد الالتزام بمضاعفة الجهود لإحداث تقليص كبير في التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا؛

٦٥ - تؤكد أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بتعاون الأمم المتحدة والشركاء في التنمية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية ودعمهم لها في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٦٦ - ترحب بالجهود التي تواصل بذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان الأفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وبالأخص البلدان الأفريقية الستة التي أنشأت اللجنة تشكيلات قطرية خاصة بها؛

٦٧ - تحث المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦٨ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعماً للشراكة الجديدة وتقييمها ونشر المعلومات عن ذلك؛

٦٩ - تشدد على ضرورة أن تتولى أفريقيا زمام العملية التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة من العملية؛

٧٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها في مجال إرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

٧١ - ترحب بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى الإسهام في كفالة فعالية وموثوقية عملية الاستعراض عن طريق التعاون على جمع البيانات وإجراء التقييمات؛

٧٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريراً شاملا عن تنفيذ هذا القرار استناداً إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة.